العَمالة في جنوب العراق

آفاق صعبة للنساء والشباب

Social Inquiry

IOM
وكالة الأمم المتحدة للهجرة

حول المنظمة الدولية للهجرة

تلتزم المنظمة الدولية للهجرة بمبدأ الهجرة الإنسانية والمنظمة التي تفيد المهاجرين والمجتمع. وباعتبارها منظمة حكومية دولية، تعمل المنظمة الدولية للهجرة مع شركائها في المجتمع الدولي من أجل: تقديم المساعدة لمواجهة التحديات العملياتية للهجرة؛ وتعزيز فهم قضايا الهجرة؛ وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الهجرة؛ والحفاظ على كرامة المهاجرين الإنسانية ورفاهيتهم.

المعلومات الواردة في هذا التقرير هي لأغراض المعلومات العامة فقط. ولا تعني الأسماء والحدود الواردة فيه اقرارا رسميا أو قبولاً من المنظمة الدولية للهجرة. وتسعى المنظمة الدولية للهجرة في العراق إلى إبقاء هذه المعلومات مُحدَّثة ودقيقة قدر الإمكان، لكنها لا تطالب صراحة أو ضمنياً بشأن استكمال ودقة وملاءمة المعلومات المقدمة من خلال هذا التقرير.

حول سوشيال انكويري

سوشيال انكويري هي مؤسسة بحثية غير ربحية مقرها في اربيل - اقليم كوردستان العراق, تركز في عملها على التأثير على السياسات والممارسات التي من شأنها بناء الثقة الاجتماعية وإصلاح النسيج الاجتماعي في المجتمعات الهشة, وكذلك تعزيز الثقة بين المجتمع والدولة. تركز بحوث المؤسسة على ثلاث مواضيع رئيسية: i(التماسك الاجتماعي وهشاشة المجتمعات. ii (العدالة الانتقالية والمصالحة. و iii (الاقتصاد السياسي ما بعد الصراع, والنظر في الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية لهذه المواضيع.

تم تمويل هذه الدراسة من قبل مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية ( )PRM

© المنظمة الدولية للهجرة ٢٠٢٣

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا التقرير، أو تخزينه بغرض إعادة استخدامه بأي شكل من الأشكال، ولا يجوز نقله بأي شكل أو بأي وسيلة الكترونية أو غير الكترونية، أو تصويره أو تسجيله أو غير ذلك من الاستخدامات بدون موافقة خطّية مسبقة من الناشر.

يعبرّ جزء كبير من السكان في جنوب العراق عن مخاوفهم بشأن تراجع التنمية في مناطقهم ونقص سُبل العيش. وكشفَ استبيان أجري في البصرة وذي قار وميسان أن أكثر من نصف أهالي هذه المحافظات يعتبرون هذه القضية أكبر المظالم الاجتماعية[1]. ومن شأن هذا الأمر أن يضع سُبل العيش والعوائق ذات الصلة، جوهر الاستياء الشعبي الواسع في المنطقة. فالاختلالات الطويلة الأمد والجديدة، تؤثر على سوق العمل الذي يشكل تحدياً كبيراً لصانعي السياسات. من جهة أخرى، تُعّد المشاركة الجندرية في القوى العاملة واستقطاب العمالة وإهمال الشباب، من القضايا الرئيسية التي يتطرق لها هذا التقرير.

هذا التقرير جزء من مشروع بحثي أكبر بعنوان "مناخ من الهشاشة" أجرته المنظمة الدولية للهجرة في العراق وفريق التقصّي الاجتماعي. ويوفر هذا التقرير أول توصيف مفصّل لمحافظات العراق الجنوبية لعقد من الزمان؛ ويستكشف التركيبة السكانية للسكان، والسَكن، والوصول إلى الخدمات، والوضع الاجتماعي والاقتصادي، والزراعة، والهجرة، والرفاهية، والحوكمة، والأمن، والتماسك الاجتماعي. ويستند التوصيف إلى استبيان للأسَر واسع النطاق.

واشتمل الاستبيان على جزء لخصائص الأسرة (ينطبق على الحالة العامة للأسرة) وجزء خاص بالتصورات الفردية (يجمع تصورات المستجيب) وسجّل لأفراد الأسرة (يجمع الخصائص الشخصية لكل فرد من أفراد الأسرة). وتم إجراء ٣,٩٠٤ مسوحات في ١٨ قضاءاً من أقضية محافظات البصرة وذي قار وميسان، بين كانون الأول ٢٠٢٠ وكانون الثاني ٢٠٢١. وعليه، فإن العيّنة ممثلة إحصائياً على مستوى المحافظة والقضاء، مع تقسيم عينّات الأقضية حسب التحضّر ونوع الجنس، بالشكل الذي ينتج عينة تمثيلية للمستجيبين في المناطق الحضرية والريفية ومن الذكور والإناث على حد سواء. تشمل نتائج هذا المشروع أيضاً توصيفاً للأسَر في محافظات البصرة وذي قار وميسان، وموجزَين مواضيعيَّين إضافيين حول مختلف أشكال رأس المال والتهميش، وبوابة إلكترونية تتضمن جميع التقارير والتحليلات، والنتائج الرئيسية، ولوحة معلومات، ومجموعات بيانات عامة للاستخدام.

يبيّن الشكل ١ أعمار الرجال الذين تزيد أعمارهم على ١٢ سنة وحالة عملهم في محافظات البصرة وذي قار وميسان، وتمثل كل نقطة ١٪ من العينة. كما يبين الشكل ٢ نفس التوزيع السكاني للإناث. وتسلط هذه الرسوم البيانية الضوء على سياق الوصول إلى سُبل العيش، من حيث نقاط الضعف أو القوة؛ وتشير إلى وجود كبير للرجال في القوى العاملة، وانخفاض أعداد القوى العاملة من فئة الشباب التي تواجه بطالة متزايدة. وهذه مسألة تثير التساؤل حول مدى الفرص المتاحة لفئة الشباب في حال بقاء القطاع العام وجهة العمل الرئيسية في البلاد (كما هو موضح أدناه). وتبين الأرقام أيضاً مدى اختلاف الوضع بالنسبة للنساء والرجال؛ من حيث وجود سطحي للمرأة في سوق العمل، بغض النظر عن تحصيلها العلمي. ومن خلال هذه النظرة السريعة، تظهر تقارير عديدة حول سُبل العيش في هذه المحافظات وتوجهات سكانها.

فيما يأتي، النتائج الرئيسية التي تؤثر على المجموعات السكانية المختلفة، وتقدم حلولاً محتملة للتغلب على التحديات المتزايدة التي تواجه الأهالي في الوصول إلى سُبل العيش المستدامة.

١ المنظمة الدولية للهجرة والتقصّي الاجتماعي، مناخ من الهشاشة: السِمات الأسرية في محافظات جنوب العراق: البصرة وذي قار وميسان (بغداد: المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٢٢).

الشكل ١. توزيع السكان الذكور الذين تزيد أعمارهم على ١٢ سنة، حسب العمر وحالة العمل

حالة النشاط	١٢ – ١٥ سنة	١٦ – ٢٥ سنة	٢٦ – ٣٥ سنة	٣٦ – ٤٥ سنة	٤٦ – ٥٥ سنة	٥٦ – ٦٥ سنة	٦٦ سنة فأكثر
متقاعد/ غير نشط	●	●		●	●●	●●●●	●●●●
طالب	●●●●●●●●	●●●●●●●●					
موظف/ عامل	●	●●●●●●●	●●●●●●●●	●●●●●●●	●●●●●●●	●●	
عاطل	●	●●●●●●●	●●●●	●			

حالة النشاط

متقاعد/ غير نشط | طالب | موظف/ عامل | عاطل

ملاحظة: يحتوي الشكل على ١٠٠ نقطة، كل نقطة تعادل ١٪ من السكان الذكور فوق سن ١٢ عاماً، في البصرة وذي قار وميسان.

الشكل ٢. توزيع الإناث اللواتي تزيد أعمارهن على ١٢ سنة، حسب العمر وحالة العمل

حالة النشاط	١٢ – ١٥ سنة	١٦ – ٢٥ سنة	٢٦ – ٣٥ سنة	٣٦ – ٤٥ سنة	٤٦ – ٥٥ سنة	٥٦ – ٦٥ سنة	٦٦ سنة فأكثر
متقاعدة/ غير نشطة	●●	●●●●●●●	●●●●●●●	●●●●●●●	●●●●●●●	●●●●●●●	●●●●
طالبة	●●●●●●●	●●●●●●●					
موظفة/ عاملة			●●●●●●●	●	●	●	
عاطلة		●					

حالة النشاط

متقاعد/ غير نشط | طالب | موظف/ عامل | عاطل

ملاحظة: يحتوي الشكل على ١٠٠ نقطة، كل نقطة تعادل ١٪ من السكان الإناث فوق سن ١٢ عاماً، في البصرة وذي قار وميسان.

أولاً. متوسّط مشاركة القوى العاملة في جنوب العراق مقارنة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع إمكانية التحسّن

يشير مصطلح القوى العاملة، التي تسمى أيضاً بالسكان النشطين اقتصادياً، إلى كل من العاملين والعاطلين عن العمل في الشكلَين ١ و٢ أعلاه. ويشمل كل فرد يزيد عمره على ١٦ عاماً ويشارك في سوق العمل؛ والذين يعملون بشكل رسمي أو غير رسمي، أو يعملون لحسابهم الخاص، أو العاطلين عن العمل لكنهم يبحثون جدياً عن عمل. أما الأفراد الذين ليسوا في القوى العاملة، فيشملون الطلاب، والميكانيكيين، والمتقاعدين، وأولئك غير القادرين على العمل (لأسباب لا تتعلق بعدم العثور على وظيفة) وأولئك الذين لا يرغبون في العمل. وتشكل هذه المجموعة الأخيرة الصفيّ الأول والثاني في الشكلين ١ و٢.

الشكل ٣. متوسّط مشاركة السكان الذين في سنّ العمل (١٦ سنة فما فوق)

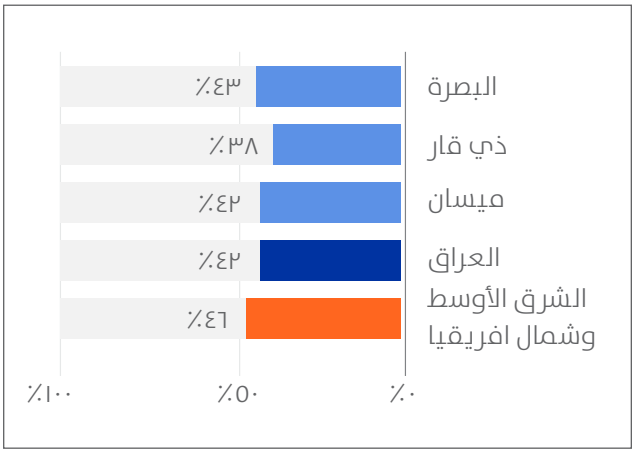

ملاحظة: الحقول المظللة باللون الرمادي، تشير إلى السكان فوق ١٦ سنة خارج القوى العاملة

اقتصادياً، ينشط حوالي من ٤١٪ من السكان في سنّ العمل في المحافظات الجنوبية الثلاث (الشكل ٣). ويتماشى هذا الرقم إلى حدٍّ كبير مع المعدل الوطني للعراق، الذي قُدِّر بنسبة ٤٢٪ عام ٢٠١٧، وهو آخر عام توفرت فيه هذه البيانات[٢]. مع ذلك، فإن هذا المعدل أقل قليلاً من المعدل الملاحظ في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والذي قُدّر بحوالي ٤٦٪ في عام ٢٠١٧.[٣] وبشكل عام، يدلُّ هذا الأمر إلى أن جنوب العراق لا يختلف عن بقية أنحاء البلد؛ مع ذلك، فالعراق أقل بأربع نقاط مئوية من المنطقة الأوسع، مما يعني وجود قدر كبير من الإمكانات الاقتصادية غير المستغلة. ويرتبط هذا الأداء الضعيف بمشاركة المرأة في القوى العاملة، على النحو الذي سنتطرق إليه فيما يأتي.

ثانياً. التحيّز الجندري: عدم إدماج المرأة في القوى العاملة

هناك فرق كبير بين البصرة وذي قار وميسان وبين الاتجاهات الوطنية والإقليمية، فيما يتعلق بمشاركة المرأة في القوى العاملة (الشكل ٤). إذ لم تصل أي من المحافظات الثلاث إلى المعدل الوطني العراقي البالغ ١١٪ من النساء فوق سنّ ١٦ عاماً سواء العاملات أو الباحثات عن عمل. ويقل المعدل عن ذلك في المناطق الريفية من جنوب العراق، حيث تنشط ٣٪ فقط من النساء اقتصادياً. ويدلّ الشبَه بين المعدل الوطني لمشاركة الإناث في العراق، وبين المعدل في المحافظات على أن هذه الحال سمة من سمات السياق الوطني، على الرغم من وضوحه في المحافظات الجنوبية التي تم تقييمها؛ علماً أن المعدل الوطني لمشاركة الإناث في سوق العمل يكاد يكون ضعف متوسّط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الشكل ٤. متوسّط مشاركة القوى العاملة للسكان الذين في سنّ العمل، حسب نوع الجنس (١٦ سنة فما فوق)

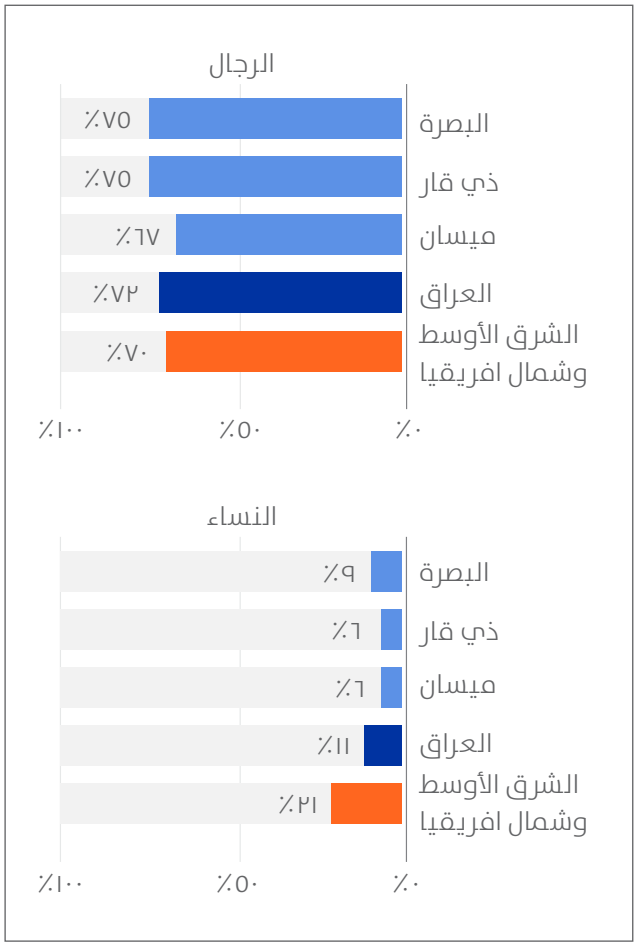

ملاحظة: الحقول المظللة باللون الرمادي، تشير إلى السكان فوق ١٦ سنة خارج القوى العاملة

٢ انظر، البيانات المتاحة للبنك الدولي، المتاحة من: https://data.worldbank.org/. حددت دراسة حديثة أجرتها منظمة العمل الدولية في العراق أن معدل المشاركة في القوى العاملة في عام ٢٠٢١ بلغ ٤١٪. نسبة مماثلة لبيانات عام ٢٠١٧ من سجلات البنك الدولي. انظر منظمة العمل الدولية، مسح القوى العاملة في العراق ٢٠٢١ (بغداد: منظمة العمل الدولية، ٢٠٢١).

٣ نفس المصدر السابق.

معظم النساء العاملات حالياً، يعملن في القطاع العام: ٦٣٪ من النساء العاملات في المناطق الحضرية، و٣٨٪ في المناطق الريفية موظفات حكوميات؛ وغالباً ما تعمل المرأة في سلك التعليم. مع ذلك، هناك حضور قوي نسبياً للنساء في المشاريع الصغيرة والخدمات (٢٢٪ في المناطق الحضرية، و٢٦٪ في المناطق الريفية). إضافة إلى ذلك، تعمل نسبة ٢٣٪ من نساء المناطق الريفية في الأنشطة الزراعية، الأمر الذي يفسّر إلى حدّ ما انخفاض العمل في القطاع العام مقارنة بالمناطق الحضرية.

وعلى الرغم من انخفاض مستويات مشاركة المرأة في القوى العاملة، فقد زاد تحصيلها التعليمي بمرور الوقت؛ بما في ذلك المحافظات الجنوبية الريفية، مثل ميسان وذي قار. وبالنسبة للنساء اللواتي تقل أعمارهن عن ٣٥ عاماً، فإن حصولهن على التعليم لا يختلف كثيراً عن نظرائهن من الذكور. أما بالنسبة للفئات الأكبر سناً، فإن نصف النساء أو أقل تقريباً، أكملن التعليم الأساسي[٤]. مع ذلك، **لم تُترجَم زيادة فرص الحصول على التعليم إلى زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة**. بل ارتبط نشاطهنّ إلى حدٍّ كبير بالمسؤوليات المنزلية. وبالعودة إلى الشكل ٢ أعلاه، نجد أن نسبة كبيرة من نساء الفئة العمرية ١٦ إلى ٢٥ عاماً طالبات، وغالبيتهن غير نشطات. أما القليلات اللواتي حاولن دخول سوق العمل، فعاطلات عن العمل في الغالب.

تبقى مسألة عدم المساواة في الوصول إلى فرص العمل، تمثل أولوية طويلة الأمَد لصانعي السياسات في العراق. وقد قدّر البنك الدولي مؤخراً أن من شأن الارتقاء بمشاركة المرأة في قوة العمل إلى المستويات الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أن يزيد من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق بنسبة ٣١٪ تقريباً[٥]. مع ذلك، يبدو من الصعب اتخاذ تدابير تهدف إلى سدّ الفجوة بين الجنسين، في بيئة تتسّم بشحّة فرص العمل. ويشير البنك الدولي إلى تدخلات السوق التي تهدف إلى التأثير على الأعراف الاجتماعية التي تحول دون حصول المرأة على العمل. ومن ذلك مثالاً؛ زيادة فرص التدريب على المهارات الخاصة، ورعاية الأطفال، وفرص توليد الدخل المقبولة ثقافياً للنساء. وقد نفذّت المنظمات الوطنية والدولية مثل هذه البرامج في المجتمعات المتضررة من نزاع تنظيم داعش في النصف الشمالي من البلاد. ويمكن لمثل هذه البرامج أن توفر نظرة ثاقبة لعناصر النجاح وفرص التحسين التي يمكن تطبيقها وتكييفها في جنوب العراق.[٦]

ثالثاً. قضية الحراك الاجتماعي: أزمة البطالة التي تلوح في الأفق بين الشباب

يبلغ معدل البطالة في جنوب العراق ٢٤٪ دون اختلاف تقريباً مع متوسط المعدل في المحافظات. مع ذلك، فإن التصنيف يلقي مزيداً من الضوء على المجالات التي تواجه تحديات حرجة (الجدول ١). إذ هناك بعض النقاط الساخنة الرئيسية: فقضاء البصرة (يشمل حدود مدينة البصرة) يتميّز بواحد من أكبر معدلات البطالة عبر جميع الأقضية؛ وهذا أمر مهم نظراً لحجم سكان هذا القضاء. ويدل ذلك على مجموعات هامة من الضعف الاجتماعي والاقتصادي داخل أحياء المدينة. إضافة إلى ذلك، فإن المناطق الريفية المعزولة نسبياً وذات الكثافة السكانية المنخفضة في ميسان، وهي الكحلاء وقلعة صالح وعلي الغربي، تتسّم بمعدل بطالة يزيد على ٣٠٪، مما يشير إلى الوضع الحرج هناك أيضاً.

وبعيداً عن الجغرافيا، يبين الشكل ١ أعلاه أن البطالة لا تؤثر على كل فئة عمرية بالتساوي. فالشباب ممثلون تمثيلاً زائداً بوجه خاص في مجموعة العاطلين عن العمل. وأكثر من نصف شريحة العاطلين عن العمل في الشكل ١ تقل أعمارهم عن ٢٥ عاماً. وبشكل أكثر تحديداً، تبلغ نسبة البطالة بين أولئك الذين تزيد أعمارهم على ٢٥ عاماً ١٤٪. في حين أن نسبة الذين تبلغ أعمارهم ٢٥ عاماً أو أقل، تبلغ ٤٥٪.

٤ المنظمة الدولية للهجرة والتقصّي الاجتماعي: «بين الهشاشة والصمود: استكشاف رؤوس الأموال البشرية والاجتماعية والطبيعية والمادية والمالية في جنوب العراق»، موجز بحثي بعنوان مناخ من الهشاشة (بغداد: المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٢٢).

٥ البنك الدولي، المرصد الاقتصادي للعراق: التقاط الفرصة للإصلاح وإدارة التقلبات (بغداد: البنك الدولي، ٢٠٢١).

٦ انظر على سبيل المثال، أليكسيا بريتاري وفيليبو أرتوسو؛ القدرة على الصمود في العراق: تقييم أثر مشروع «الوصول الآمن إلى فرص سبل العيش المرنة للنساء الضعيفات المتضررات من النزاع في كركوك»، سلسلة مراجعة الفاعلية ٢٠/٢٠١٩ (أكسفورد: أوكسفام بريطانيا، ٢٠٢٢).

الجدول ١. معدل البطالة حسب الأقضية في جنوب العراق

المحافظة	القضاء	نسبة البطالة
البصرة	البصرة	٪٢٧
	الزبير	٪٢٦
	المدَينة	٪٢٣
	القرنة	٪٢٣
	الفاو	٪٢٢
	أبو الخصيب	٪١٩
	شط العرب	٪١٧
ذي قار	الجبايش	٪٢٤
	الناصرية	٪٢٣
	سوق الشيوخ	٪٢٣
	الشطرة	٪٢١
	الرفاعي	٪١٨
ميسان	الكحلاء	٪٣٢
	قلعة صالح	٪٣١
	علي الغربي	٪٣٠
	الميمونة	٪٢٥
	المجر الكبير	٪٢٥
	العمارة	٪٢٣

يبدو أن التحصيل العلمي ليس له تأثير على حصول الشباب على فرص سُبل العيش. إذ تتمتع فئة الشباب بفرص أفضل للحصول على التعليم، وتميل إلى الحصول على تحصيل دراسي أعلى من الفئات الأكبر سناً. فحوالي ١٥٪ من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٣٠ سنة منخرطون بالفعل في الدراسة الجامعية (شهادة جامعية أو أعلى). إضافة إلى ذلك، لا تختلف نتائج التعليم بين الشباب العاملين وبين العاطلين عن العمل (الجدول ٢). فتوزيع التحصيل العلمي بين هاتين المجموعتين متشابه؛ وأن يكون الشخص أكثر تعليماً لا يعني بالضرورة زيادة احتمال حصوله على عمل. وبالتالي، فإن تعزيز التحصيل العلمي كوسيلة لتعزيز الحراك الاجتماعي، قد لا يكون فعالاً دون إحداث تغييرات كبيرة في سوق العمل.

الجدول ٢. التحصيل العلمي للشباب العاطلين عن العمل والشباب العاملين، الذين تقل أعمارهم عن ٣٠ عاماً

	الشباب العاطلون عن العمل	الشباب العاملون
دون تعليم	٪١٦	٪١٨
ابتدائية	٪٤٥	٪٤٠
متوسطة	٪١٦	٪١٧
إعدادية	٪٥	٪٧
دبلوم	٪٥	٪٦
جامعة	٪١٢	٪١٣
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠

يكمن أحد أسباب تأثير البطالة بشكل غير متناسب على الشباب، في ضعف القطاع الخاص وتشبّع القطاع العام، كما هو موضح أدناه. ففي العراق، تبلغ نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً ٤٠٪. علماً أن عدد الأشخاص الذين يدخلون سوق العمل يزداد كل عام، بوجود فئات أصغر سناً أكبر من سابقاتها[٧]. وهذا «التضخّم الشبابي» ينافس على فرص العمل الشحيحة بشكل متزايد؛ خاصة الوظائف الحكومية.

٧ صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ "التوقعات السكانية في العالم: العراق" (٢٠١٧).

رابعاً. استقطاب العمالة: آفاق مختلفة لأجيال مختلفة

يكمن التفسير الرئيسي للفجوة بين الأجيال من حيث البطالة في تشعّب سوق العمل. فالشباب يحظون بفرص سُبل عيش تختلف عن الفئات الأكبر سناً. وتجدر الاشارة إلى أن لدى الشباب فرصاً محدودة جداً للحصول على وظائف مستقرة وذات قيمة عالية، والتي غالباً ما توجد – بالنسبة للعراق- في الوظيفة العامة (وفي قوات الأمن، من الناحية الاقتصادية تحديداً). ويبين الجدول ٣ أدناه هذا الاستقطاب: هناك وجود مفرط للشباب العاملين في الأعمال اليومية؛ يحوي حوالي نصف أولئك الذين يعملون حالياً، في حين قلّما نجد الشباب في القطاع العام. والعكس صحيح بالنسبة للفئات العمرية الأكبر سناً.

الجدول ٣. قطاعات العمل بالنسبة للأفراد الذين يعملون حالياً، حسب الفئات العمرية

قطاع العمل	أقل من ٣٠ سنة	أكثر من ٣٠ سنة
القطاع العام/ راتب شهري	٪١٣	**٪٣٣**
قوات الأمن	٪٦	٪١٤
القطاع الخاص/ راتب شهري	٪٥	٪٣
العمل اليومي	**٪٤٦**	٪١٨
مهنة حرة/ خدمات	**٪٢٢**	**٪٢٤**
الزراعة/ الماشية	٪٧	٪٧
التجارة العشوائية	٪١	٪١
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠

معظم الأعمال اليومية، إن لم يكن كلها، عشوائية. وتتسّم هذه الأعمال بقلّة الاستقرار وزيادة الهشاشة. فالعمل غير مضمون كل يوم، وعادة ما يكون الدخل أقل من الوظيفة الرسمية، وأقل حماية؛ خاصة فيما يتعلق بحقوق العمل والإنسان. وعادة ما يتميز العمال اليوميون بقدر كبير من البطالة؛ أي عمل الفرد بدرجة أقل مما يريد أو يستطيع. (لم يسجل هذا التقييم مؤشرات عن الاستقرار الوظيفي، والعمل في قطاعات محددة من النشاط، ومتوسط الأجور). وهذا مجال مهم يحتاج إلى مزيد من البحث والاستكشاف.[٨]

من الممكن مناقشة أسباب هذا التشعب في سُبل العيش. فخلال عقدين من الزمان، كان القطاع العام في العراق مصدر دخل مستقر نسبياً لنسبة كبيرة من الأسَر. ومنذ عام ٢٠٠٣، ازدهرت فرص الانخراط في الوظيفة العامة، وتم تمويلها إلى حد كبير من عائدات النفط. وأصبحت الوظائف العامة آلية لتوزيع الثروة بشكل غير مباشر، وإنشاء شبكات محسوبية[٩]. ويفسّر هذا النمط، النسبة الأعلى نسبياً للأجيال الأكبر سناً العاملين في القطاع العام. مع ذلك، كانت الدولة غير قادرة بشكل متزايد على استيعاب العدد المتزايد من المنخرطين في سوق العمل، خاصة مع حلول الأزمة الاقتصادية في ٢٠١٤-٢٠١٥. ومن المرجح أن يستمر هذا التشبّع في الوظيفة العامة مع تزايد عدم الاستدامة المالية للدولة[١٠]. وقد لعبت هذه الديناميكية دوراً هاماً في نقص فرص سُبل العيش بشكل متزايد للأجيال الشابة.

تسلط قضية القطاع العام الضوء على القيود المفروضة على القطاعات الاقتصادية الأخرى، بعيداً عن العمل اليومي. وما يزال القطاع الخاص الرسمي ضعيفاً، كما يتضح من النسبة المئوية الضئيلة للأشخاص العاملين فيه؛ بما في ذلك كلتا الفئتين العمريتين (الجدول ٣). إضافة إلى ذلك، فإن قدرة القطاع الزراعي على العمل محدودة أيضاً كحاجز ضد البطالة في المناطق الريفية، بسبب التدهور البيئي وتراجع الأنشطة[١١]. مع ذلك، من المرجح أن يأتي جزء من الحل للتغلب على بطالة الشباب من خلال هذين القطاعين. وفي الواقع، إن بيئة أعمال أكثر ديناميكية إضافة إلى قطاع زراعي أكثر استدامة، هي أولويات رئيسية للحكومة العراقية.

وارتباطاً بهذه النقطة الأخيرة، من الإيجابي رؤية نسبة عالية من الأفراد العاملين في المشاريع الصغيرة (كالمحلات التجارية وورش العمل والمطاعم، وما إلى ذلك) والمهَن الحرّة (كالسُوّاق، الحلاقون، الخياطون، الميكانيكيون، إلخ). هذه الأعمال تُعّد بديلاً للوظيفة العامة أو العمل اليومي أو البطالة، نظراً لتنوع القطاعات والأنشطة التي يمكن تطويرها. ويبدو أن لدى فئة الشباب المهارات اللازمة للازدهار، وسوف يستفيدون بالتأكيد من التدخلات المصممة خصيصاً لسُبل العيش دعماً لمساعيهم.

٨ في تقييمها لعام ٢٠٢١، وجدت منظمة العمل الدولية أن نصف الأفراد العاملين كانوا يعملون أقل من ٤٠ ساعة في الأسبوع (ما يمكن اعتباره بدوام كامل). مع ذلك، فإن أقلية فقط من هؤلاء كانوا يتطلعون إلى العمل أكثر مما يفعلونه حالياً، والذي سيعتبر بعد ذلك عاطلاً عن العمل. انظر منظمة العمل الدولية، مسح القوى العاملة في العراق ٢٠٢١ (بغداد: منظمة العمل الدولية، ٢٠٢١).

٩ علي المولوي؛ زيادة الرواتب في العراق: الأسباب والنتائج (لندن: مركز الشرق الأوسط في كلية لندن للاقتصاد والعلوم الاجتماعية، ٢٠١٩).

١٠ السلطات على علم بهذا الوضع؛ وفي مواجهة الاحتجاجات واسعة النطاق (بما في ذلك في الجنوب) وعدَت باتخاذ تدابير اقتصادية جديدة تشمل وعوداً بتوظيف الشباب في القطاع العام بغية استمالتهم.

١١ روجر غويو؛ عندما تجف القنوات: النزوح الناجم عن الإجهاد المائي في جنوب العراق (جنيف: مركز رصد النزوح الداخلي، ٢٠٢٠).

ملاحظة أخيرة: تعتبر سُبل العيش مسألة إمكانيات وحركة وكرامة، وليست بالضرورة مسألة رفاهية

يتمثل أحد الجوانب الإيجابية غير المباشرة لارتفاع معدل العمالة لدى فئة كبار السنّ، في أنه يضمن وجود معيل واحد على الأقل بالنسبة لمعظم الأسَر، الذي عادة ما يكون ربّ الأسرة. وبعبارة أخرى، فإن ١٢٪ فقط من الأسَر في هذه المحافظات الجنوبية الثلاث ليس لديها فرد يعمل حالياً، وبالتالي لا أحد يكسب المال للأسرة[١٢]. ووجود معيل واحد على الأقل في الأسرة يُعّد مانعاً إيجابياً تتجنب به الأسرة الوقوع في براثن الفقر، وإن كان أقل فاعلية بالنسبة للأسَر التي تعتمد على إيرادات العمل اليومي، كما هو متوقع.

مع ذلك، إذا استمر الوضع على ما هو عليه، فلن يتبقى للشباب في هذه الأسَر سوى مساحة صغيرة للازدهار والحركة التصاعدية، مما يؤثر على عملهم، وعلى قدرتهم في تكوين أسَرهم الخاصة، وتجذرهم في المنطقة. وهذه الحواجز أكبر بالنسبة للنساء نظراً لغيابهن شبه الكامل عن الاقتصاد. إن القدرة على عيش حياة ذات معنى وقيمة بشروط الفرد الخاصة، وإتاحة المزيد من الفرص للأجيال القادمة لفعل ذلك، جانب رئيسي من جوانب التنمية الاجتماعية؛ وفي هذا السياق، ليس من المستغرب أن تربط العديد من البحوث بين البطالة المتفشية لدى الشباب، وبين ضغط أقوى من أجل التغيير الاجتماعي[١٣].

١٢ نسبة كبيرة من هذه الأسَر تعيلها إناث، وعادة ما تحتاج إلى شبكات الأمان الحكومية والدعم من الأقارب أو المجتمع لدعم دخلها.

١٣ مجموعة الأزمات الدولية: انتفاضة تشرين في العراق: من المتاريس إلى صناديق الاقتراع، تقرير الشرق الأوسط رقم ٢٢٣ (بروكسل: ICG، ٢٠٢١).

المنظمة الدولية للهجرة

المكتب الرئيس في بغداد
مجمع يونامي (ديوان2)
المنطقة الدوليّة – بغداد – العراق

iraq.iom.int
iomiraq@iom.int

@IOMIraq

© المنظمة الدولية للهجرة

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا التقرير، أو تخزينه بغرض إعادة استخدامه بأي شكل من الأشكال، ولا يجوز نقله بأي شكل أو بأي وسيلة الكترونية أو غير الكترونية، أو تصويره أو تسجيله أو غير ذلك من الاستخدامات بدون موافقة خطّية مسبقة من الناشر.